



United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

التوزيع محدود

ICPRCP/14/19.COM/3

باريس، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

الأصل: إنجليزي

اللجنة الدولية الحكومية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع

الدورة التاسعة عشرة

باريس، مقر اليونسكو، القاعة ١١ (XI)

١-٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت: تقرير الأمانة

تقدم الأمانة إلى اللجنة الدولية الحكومية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع ("اللجنة"، فيما يلي)، في دورتها التاسعة عشرة، تقريراً عن الأنشطة التي نُفذت منذ دورتها الثامنة عشرة التي عُقدت في ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢، ولا سيما أنشطة متابعة التوصيات التي اعتمدها اللجنة.

القرار المطلوب: الفقرة ٤٥

١ - تقدم الأمانة إلى اللجنة الدولية الحكومية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع ("اللجنة"، فيما يلي)، في دورتها التاسعة عشرة، تقريراً عن الأنشطة التي نُفّدت منذ دورتها الثامنة عشرة التي عُقدت في ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢، ولا سيما أنشطة متابعة التوصيات التي اعتمدها اللجنة.

أولاً - تشجيع المفاوضات الشائبة

٢ - وفقاً للمادة ٤,٢ من النظام الأساسي للجنة، التي تنص على أن اللجنة مسؤولة عن "تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والثنائي لغرض رد أو إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية"، يسرّ الأمانة أن تحيط اللجنة علماً بالحالات التالية. وبالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بمتابعة التوصيات، يعرض هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة كما هو مطلوب.

رخاميات البارثينون (التوصية رقم ٥)

٣ - لا تزال رخاميات البارثينون موضوع حالة معروضة على اللجنة منذ عام ١٩٨٤.

٤ - عملاً بالتوصية رقم ٥ التي اعتمدها اللجنة في دورتها الثامنة عشرة (باريس، ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢)، ساعدت المديرية العامة على عقد الاجتماعات الضرورية بين اليونان والمملكة المتحدة بهدف التوصل إلى حل يرضى به الطرفان، بشأن قضية رخاميات البارثينون. ففي ٢٣ تموز/يوليو ٢٠١٣، عُقد اجتماع بين المديرية العامة ومعالي السيد بانوس باناجيوتوبولس، وزير الثقافة في الجمهورية اليونانية. وأثناء تداولهما الموضوع، أعرب السيد باناجيوتوبولس عن آماله "أن تتمكن اليونان من القيام بمساعيها الحميدة لدى سلطات المملكة المتحدة تسهلاً لحل مسألة رخاميات البارثينون. وفي هذا الصدد، أشار إلى دورجى الوساطة والتوفيق المضطّلع بهما عام ٢٠١٠ في إطار هذه اللجنة".^١

٥ - وعلى أثر هذا الاجتماع، وجّه مساعد المديرية العامة للثقافة رسالة إلى سلطات المملكة المتحدة، أحاط بها هذه السلطات علماً بإرادة السلطات اليونانية أن يتسنى التعويل على إجراءات الوساطة/التوفيق.

٦ - أحيطت الأمانة علماً بأن المقترح اليوناني أصبح قيد النظر لدى السلطات البريطانية.

تماثيل من حضارة الخمير

٧ - في عام ٢٠١٣، قامت كمبوديا بمساعي من أجل الحصول على إعادة خمسة تماثيل من التسعة التي نُهبت من أبراسات شين، وكوه كير، ونُقلت إلى خارج البلاد^٢. وعلى الرغم من أن هذه الحالات لم تُعرض على اللجنة، عملت اليونيسكو كوسيط تيسير في المباحثات التي جرت بين الدول المعنية وعدد من أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص.

٨ - وفي حزيران/يونيو ٢٠١٣، تميّز الاحتفال الافتتاحي للدورة السابعة والثلاثين للجنة التراث العالمي بإعادة اثنين من هذه التماثيل إلى كمبوديا (المعروفين بتسمية باندافا بروذرز) من جانب متحف متروبوليتان للفنون بنيويورك. وسُلم التمثالان إلى معالي رئيس الوزراء سامديتش تيتشو هون سين الذي أكد على الدور المركزي الذي يؤديه صون التراث الوطني في إعادة بناء الوطن والنهوض بتنميته الاقتصادية. ونوّهت المديرية العامة لليونسكو التي شاركت أيضاً في الاحتفال بأن "هذه الإعادة هي تعبير عن سوية أخلاقية عالية أمّلت هذا السلوك الذي يقوم مثالا يجدر أن تقتدى به، في مجال الممارسة الجيدة، متاحف ومنشآت تجميع أخرى (...). فاليونسكو تتشرف بأنها أسهمت في تحقيق عملية الإعادة هذه، التي أرى فيها تحركاً نحو مزيد من الاحترام والتفاهم"^٣.

٩ - ثم دعت أمانة اتفاقية عام ١٩٧٠ السلطات الكمبودية إلى عرض هذه الحالة أثناء الجلسة الثانية للجنة الفرعية لاجتماع الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٧٠ (٣٠ حزيران/يونيو - ٢ تموز/يوليو ٢٠١٤، في مقرّ اليونيسكو). وفي هذه المناسبة، اغتنم أعضاء اللجنة الفرعية ومراقبون الفرصة لتشاطر الممارسات الجيدة، إلى جانب المثال المذكور الذي تجلّت فيه الجهود الكبيرة التي بذلتها كمبوديا على المستوى الوطني، في سبيل استرجاع ما نُهب من تراثها الثقافي.

إجراءات الوساطة والتوفيق

١٠ - في إطار الاستراتيجيات المرسومة والمنقّدة من أجل تيسير عمل اللجنة وتعزيز عملية إعادة القطع الثقافية أو ردها، توفّر اليونيسكو وسائل بديلة لحل النزاعات المرتبطة بالملكية الثقافية، في إطار اللجنة، أي: إجراءات الوساطة والتوفيق. وفي هذا الصدد، أعدت الأمانة وثيقة عمل (انظر الوثيقة ICPRCP/14/19.COM/6). وقد طُلب إعمال هذه الإجراءات بخصوص حالة رخاميات البارثينون، كما ذكر أعلاه في الفقرات ٣-٥.

^٢ فيما يلي ذكر التماثيل الخمسة وأماكن وجودها الحالية:

- دوريوذانا (دار سوذي للبيع بالمزاد، نيويورك)
- بهيما (متحف نورتون سيمون، باسادينا، كاليفورنيا)
- باندافا بروذرز، ساهاديفا و ناكولا (متحف متروبوليتان للفنون، نيويورك)
- بالاراما (دار كريستي للبيع بالمزاد ، نيويورك)

^٣ انظر موقع اليونيسكو في شبكة الويب:

ثانياً – إعداد الوثائق والموارد (التوصيتان رقم ٨ ورقم ٩)

١١- أثناء الدورة الثامنة عشرة للجنة التي عُقدت في عام ٢٠١٢، طلب أعضاء هذه اللجنة صراحة أن تتقيّد الأمانة بالمواعيد النهائية المنصوص عليها في المادة ٦،٢ من النظام الداخلي للجنة بشأن إرسال جدول الأعمال المؤقت ضمن حدود المهلة النظامية. ولذا اعتمدت اللجنة التوصية رقم ٨ التي تطلب أن يُرسل جدول الأعمال المؤقت، قبل بدء دورة اللجنة بستة أيام على الأقل. فوفقاً لذلك، وبالاتفاق مع رئيس اللجنة ومقررها، أرسلت الأمانة جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة في ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٤ إلى أعضاء اللجنة وإلى أعضاء اليونسكو غير الأعضاء في اللجنة (المراقبين).

١٢- وبعد، لا بد من الإشارة إلى أن أمانة اللجنة هي أيضاً أمانة اتفاقية عام ١٩٧٠ وتنقصها موارد بشرية ومالية (ليس لديها حالياً سوى موظف مهني برتبة م-٣ يُدفع مرتبته من الميزانية العادية لليونسكو، وخبير منتسب، وموظف مؤقت، وخبير معار، أعير مؤخراً، انظر الفقرة ١٣ أدناه). وبناء عليه، فإنه لم يُحرز كبير تقدم حتى الآن فيما يخص التوصية رقم ٩ التي اعتمدها اللجنة حيث طلبت موارد بشرية ومالية وافية. إلا أنه، في إطار عملية إعادة الانتشار الأخيرة، انضم إلى الفريق ٥٥ بالمائة من وظيفة فئة مهنية م-٣ مخصصة لشؤون المتاحف، ووظيفة مساعد إداري من فئة الخدمات العامة خ-٤. ثم إنه يجري حالياً العمل على توظيف مهني برتبة م-٤ من أجل تعزيز شعبة المعاهدات الخاصة بحماية التراث الثقافي.

١٣- وفيما يتعلق بالنداءات السابقة بخصوص هذا الموضوع^٤، يمكن للدول التي تهتم بالشؤون المتعلقة باللجنة واتفاقية عام ١٩٧٠ أن تدرس إمكان دعم الأمانة بموارد بشرية ومالية، من أجل تيسير التنفيذ الناجح للمهام المنوطة بها. وفي هذا السياق، يسرّ الأمانة أن تحيط أعضاء اللجنة علماً، وكذلك الدول غير الأعضاء في اللجنة (المراقبين)، أن تركيا وافقت على إعارة الأمانة خبيراً تركيا، من تموز/يوليو ٢٠١٤ إلى تموز/يوليو ٢٠١٥، مكلفاً بشؤون اللجنة واتفاقية عام ١٩٧٠.

ثالثاً – قاعدة بيانات اليونسكو للتشريعات الوطنية الخاصة بالتراث الثقافي

١٤- أنشئت قاعدة بيانات اليونسكو للتشريعات الوطنية الخاصة بالتراث الثقافي عام ٢٠٠٥، وما انفكت الأمانة تحدّثها وتروّجها، لكي تجعلها أداة طيّعة ومعروفة على أوسع نطاق ممكن. فيجري تقديمها أثناء الاجتماعات والمؤتمرات وحلقات العمل المعنية بحماية التراث الثقافي. إن قاعدة البيانات هذه أداة متعددة اللغات، فريدة على المستوى الدولي، مجانية، تتيح النفاذ سريعاً إلى التشريعات الوطنية الخاصة بالتراث الثقافي وإلى معلومات أكيدة.

١٥- فالتشريع الوطني يُعتبر الخطوة الأساسية الأولى من عملية إعادة أو رد القطع الثقافية المسروقة أو المصدّرة بطرق غير مشروعة. وسهولة النفاذ إلى هذه النصوص القانونية تزيد تبادل الخبرات بين الدول، وتيسّر تعزيز أنظمتها الوطنية منعاً للأنحاز بها غير المشروع. وتيسّر أيضاً إيجاد حلول للمسائل المتعلقة بحالات إعادة أو رد مفقودات التراث الثقافي.

^٤ خطاب دوري صدر عن المدير العام، بتاريخ ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤.

١٦- ولذا تُشجّع الدول كافة قويا التشجيع، على تقديم تشريعاتها الوطنية الخاصة بتراثها الثقافي وكل المعلومات المتعلقة بحمايته، إلى أمانة اليونسكو، لكي تُدرجها في قاعدة البيانات التي أصبحت تضم ٢٦٦٣ تشريعاً وطنياً بخصوص التراث الثقافي من ١٨٥ قطراً. وكل هذه النصوص متيسّرة على الخط في الموقع <http://www.unesco.org/culture/natlaw>.

١٧- وتواظب الأمانة على الترويج لقاعدة البيانات في كل المناسبات الهامة، مثل: اجتماع المنظمة العالمية للجمارك في مالطة عام ٢٠١٣، والدورتين الأولى والثانية للجنة الفرعية لاجتماع الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٧٠، اللتين عُقدتا في تموز/يوليو ٢٠١٣ وحزيران/يونيو ٢٠١٤ بترتيب التوالي.

رابعاً – الأحكام النموذجية لتحديد ملكية الدول للقطع الثقافية غير المكتشفة

١٨- منذ أن وُضعت الأحكام النموذجية لتحديد ملكية الدول للقطع الثقافية غير المكتشفة في عام ٢٠١٠، ما انفكت أمانة اليونسكو والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص يعملان بانتظام على ترويج هذه الأداة القانونية، أثناء حلقات العمل التي تُعقد في شتى أنحاء العالم، وتشجيع السلطات الوطنية على استعمالها، إذا كانت أقطارهم لم تحدد بعد بوضوح ملكيتها للقطع الثقافية غير المكتشفة. وإن "الأحكام النموذجية" والمبادئ التوجيهية الرامية إلى تفسير هذه الأحكام تُيسّر للهيئات الوطنية المعنية، توحياً لمساعدتها في تحديد ملكية الدولة للقطع الثقافية غير المكتشفة والاعتراف بهذه الملكية، من أجل أهداف من بينها تسهيل رد هذه الممتلكات في حال نقلها بطرق غير مشروعة.

١٩- والغرض من هذه الأداة هو ضمان أن تكون جميع الدول مجهزة بمبادئ قانونية واضحة كافي الوضوح، لكي تتمكن من إثبات ملكيتها للممتلك الثقافي، ولا سيما إثباتها لدى حكمة. إذ إن الدول تحتاج إلى تعريف واضح وشامل لملكية الدولة للقطع الثقافية غير المكتشفة، لكي تبرر المطالبة بإعادتها أو ردها. وعليه، يلزم اعتبار "الأحكام النموذجية" آلية وقائية للدول، ولا سيما الدول الغنيّ تراثها الأثري.

٢٠- ولكن يبقى من الضروري تنفيذ "الأحكام النموذجية" على المستوى الوطني، في إطار التشريع الوطني القائم، لكي يتم تحديد ملكية الدولة للقطع الثقافية غير المكتشفة واضح التحديد. ويمكن لهذه "الأحكام النموذجية" إما أن تكمل الأحكام التشريعية الموجودة، وإما أن تحل محلها من أجل حماية القطع الموصوفة.

خامساً – بناء القدرات

٢١- في إطار مكافحة الاتجار غير المشروع وتنفيذ اتفاقية عام ١٩٧٠، قامت اليونسكو، بين حزيران/يونيو ٢٠١٢ وأيار/مايو ٢٠١٤، بتنظيم ١٩ حلقة عمل في أكثر من ٧٠ قطراً، شارك فيها ٦٠٠ مشارك. وتوجد معلومات مفصلة عن مضامين هذه الأنشطة وأماكنها، في تقرير الأمانة عن الدورة الثانية للجنة الفرعية لاتفاقية عام ١٩٧٠، التي عقدت من ٣٠ حزيران/يونيو إلى ٢ تموز/يوليو ٢٠١٤ (الوثيقة C70/14/2.SC/3).

سادساً – أنشطة التوعية

٢٢- وفقاً للمادة ٤,٤ من النظام الأساسي، التي تنص على أن تتولّى اللجنة مسؤولية "الحث على القيام بحملة لإعلام الجمهور عن حقيقة طبيعة مشكلة رد أو إعادة الممتلكات الثقافية لبلادها الأصلية، وعن ضخامة تلك المشكلة وبعد آثارها"، تحيط الأمانة للجنة علماً بالحملة والمطبوعات وشتى الأدوات الوسائطية التي رُجّت بها في إطار تنفيذ هذه المهمة.

حملة (على المستوى الدولي)

٢٣- في آذار/مارس ٢٠١٤، تضافرت قوى المنظمة العالمية للسياحة (UNWTO) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في دعوة السياح إلى أن يصيروا مسافرين مسؤولين فيسهموا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالقطع الثقافية. نعم إن الحملة "تصرفاتكم ذات أثر: فكونوا مسافرين مسؤولين" تهدف إلى إشاعة الوعي بين سياح العالم بالطرائق التي تسهم في مكافحة الاتجار غير المشروع، من خلال النهوض بفهم أفضل لما ينطوي عليه من جوانب إجرامية كبيرة أن يقرر بعض السياح والمسافرين شراء قطع من التراث الثقافي الحمي.

٢٤- شاركت المديرية العامة لليونسكو يوم ٥ آذار/مارس ٢٠١٤ في استهلال الحملة في برلين. فوجهت في هذه المناسبة نداءً إلى السياح الذين يشترون قطعاً من المصنوعات الثقافية أن يتحققوا بصورة نظامية من أصلها، لكي يتأكدوا من أنها غير مسروقة وليست من سلع الاتجار غير المشروع. وتسعى الأمانة إلى دعم الدول، من أعضاء اللجنة والمراقبين، في ترويج هذه الحملة على نطاق العالم. وهي ترحب ترحيباً خاصاً بأن ينضم إلى هذه المبادرة شركاء من القطاعين العام والخاص، مثل الفنادق وشركات الطيران ومنظمي الرحلات.

حملة (على نطاق أمريكا الجنوبية)

٢٥- بالإضافة إلى أنشطة التدريب التي تم تنفيذها (في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣)، وبفضل الأموال المستمدة من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID)، شتّى مكاتب اليونسكو، مكتب ليما (مكتب وطني من أجل بيرو) ومكتب مونتيفيديو (المكتب الجامع للأرجنتين والبرازيل وشيلي وباراغواي وأوروغواي) حملة كبرى بواسطة وسائل الإعلام وفي مجال التوعية، بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في أمريكا اللاتينية.

٢٦- ففي آذار/مارس ٢٠١٤، استهل مكتب اليونسكو في مونتيفيديو ولجنة أوروغواي الوطنية لليونسكو حملة في وسائل الإعلام، من أجل توعية عامة الجمهور على العمل الجاري في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في أمريكا اللاتينية. واشتملت الحملة على مسابقة في ابتكار ملصقات عن موضوع منع الاتجار غير المشروع

بالممتلكات الثقافية. وأُنِج أيضاً مقطع فيديو من أجل استرعاء الانتباه إلى أفعال تهريب الممتلكات الثقافية في بلدان MERCOSUR، وإبراز ما أُنجز من عمل على أيدي اليونسكو وشركائها من أجل منع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في المنطقة.

٢٧- ونشر أيضاً مكتب اليونسكو في ليما ووزارة الثقافة في بيرو مجلة "No robes el pasado" ["لا تسرق الماضي"]، الموجهة إلى الأطفال والشبيبة، التي تبين، في أشرطة مصوّرة هزلية، مخاطر الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، كما تبين الحاجة إلى حماية التراث الوطني وتراث المنطقة من أجل فائدة أجيال المستقبل. وجرى أيضاً توزيع ملصقات تحمل رسماً مكبّراً لغلّاف المجلة. (انظر أيضاً الموقع: <http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002269/226971s.pdf>).

حملة (على نطاق شمالي أفريقيا)

٢٨- بالإضافة إلى أنشطة التدريب المنفّذة (في عام ٢٠١٣)، أُجريت حملة توعية شملت المنطقة، بالشراكة مع السلطات المحلية. والعمل جارٍ على إنتاج معينات تواصل (من ملصقات وبطاقات بريدية) وسلسلة من أشرطة الفيديو المتوخّية للتوعية، عن مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في منطقة شمالي أفريقيا، موجهة إلى الجماعات المحلية والسياح معاً. وسيصدر قريباً كتاب أطفال هزلي في موضوع حماية التراث.

شريط فيديو: فلم إعلانات متلفزة ورسوم إلكترونية عن العراق^٦

٢٩- أنتج مكتب اليونسكو في العراق ثلاثة إعلانات متلفزة باللغة العربية. وجرى بثها في أواخر عام ٢٠١٢ على قنوات التلفزة العراقية، من أجل إنذار عامة الجمهور، ولا سيما السكان المحليين، بالخطر الكامن في الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية العراقية.

٣٠- وإضافة إلى ذلك، أنتج مكتب اليونسكو في العراق في عام ٢٠١٣، فلم رسوم إلكترونية بالعربية، من أجل توعية الشبيبة العراقية على أهمية صون تراثهم الثقافي. وتم تمويل هذا المنتج الفيديوي بفضل مساهمة من خارج الميزانية قدمها المكتب الاتحادي السويسري للثقافة (FOC).

شريط فيديو: شريط فيديو خاص بجنوبي شرقي آسيا بعنوان "التراث هوية فلا تسرقه"^٧

٣١- هذا شريط فيديو للتوعية صُمم على وجه الخصوص من أجل إعلام السياح بأنه من المحتمل أن يُعرض عليهم، خلال رحلتهم، شراء ممتلكات ثقافية مستمّدة من مصادر غير مشروعة. وصُمم أيضاً لإنذار الجماعات المحلية بخطر فقدان تراثها. وسيجري توزيع شريط الفيديو عن طريق شبكات اليونسكو وفي إطار الحملة "تصرفاتكم ذات أثر: فكونوا مسافرين مسؤولين" (انظر أعلاه الفقرتين ٢٣-٢٤).

^٦ انظر في الموقع <http://www.unesco.org/new/en/culture/themes/illicit-trafficking-of-cultural-property/videos/>

^٧ انظر في نفس الموقع.

شريط فيديو: شريط فيديو خاص بالجمهورية العربية السورية بعنوان "ساعدوا على إنقاذ تراث سوريا الثقافي".^٨

٣٢- في آب/أغسطس ٢٠١٣، أنتج مكتب اليونسكو في عمّان شريط فيديو لتوعية الجمهور على أهمية تراث سورية الثقافي، يسترعي فيه الانتباه إلى الوضع الراهن فيها وإلى ضرورة صون التراث من أجل فائدة أجيال المستقبل. وشريط الفيديو هذا متيسّر بالإنجليزية مع ترجمات هامشية إلى العربية.

المطبوعات

٣٣- أسهمت الأمانة في إصدار مجلة عن مكتب اليونسكو في هافانا (المكتب الإقليمي للثقافة في أمريكا اللاتينية والكاريبي). هذه المجلة عبارة عن وسيط للتأمل، والتبادل، وتشاطر الأفكار ومعطيات التجربة عن الثقافة، فهي تصف الثقافة بأنها عامل رئيسي لتنمية المنطقة اقتصادياً وبشرياً. وتحتوي المجلة مساهمات خبراء من اليونسكو والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (UNIDROIT) والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمجلس الدولي للمتاحف (ICOM)، كما تحتوي أخباراً وآليات مستمدة من التجربة تُستعمل لكبح الاتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية في المنطقة. وتحتوي أيضاً نتائج حلقات عمل متنوعة عُقدت في أسونسيون (باراغواي) وبوينوس آيرس (الأرجنتين) وليما (بيرو) وكاستريز (سانت لوسيا).

٣٤- صدرت في نيسان/أبريل ٢٠١٤ الترجمة العربية للمصنّف *Witnesses to History – Documents and writings on the return of cultural objects*: شهود على التاريخ - وثائق وكتابات عن إعادة القطع الثقافية، بفضل أموال قدّمتها دولة البحرين. يحتوي هذا المطبوع عرضاً لتحليلات تاريخية وفلسفية وأخلاقية، تناولت مشكلة تحقيق إعادة القطع الثقافية إلى بلدانها الأصلية. ويمكن استعماله كوثائق لدى الطلبة وعامة الجمهور، وكمراجع للأخصائيين والباحثين وصنّاع القرار. إنه متيسّر بالعربية والصينية والإنجليزية والفرنسية. وتواصل الأمانة جهودها في سبيل جمع أموال من خارج الميزانية من أجل نشر الترجمة الإسبانية.

٣٥- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، نشرت الأمانة الطبعة الثانية للصيغة الفرنسية للتعقيب "Commentary on the 1970 UNESCO Convention on the Means of Prohibiting and Preventing the Illicit Import, Export and Transfer of Ownership of Cultural Property" (تعقيب على اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة) الذي كتبه البروفسور P. J. O'Keefe (٢٠٠٧).

^٨ انظر في نفس الموقع.

سابعاً – البرامج المتعلقة بتكوين المجموعات وإقامة المتاحف

٣٦- في الوثيقة ٣٧/٥ المعتمدة، أُدرجت البرامج المتعلقة بالمتاحف تحت عنوان النتيجة المنشودة بخصوص تنفيذ اتفاقية عام ١٩٧٠ (النتيجة المنشودة ٢ "تشجيع الحوار بشأن السياسات الواجب اتباعها لمكافحة استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة عن طريق تحسين التعاون الدولي وتعزيزه وزيادة فعاليته، ولا سيما تنفيذ اتفاقية عام ١٩٧٠ وتعزيز قدرات المتاحف")^٩.

٣٧- بما أن المادتين ٤,٣ و ٤,٦ من النظام الأساسي للجنة تتعلقان بالأنشطة الخاصة بالمتاحف، تحيط الأمانة باللجنة علماً بالأنشطة الجارية في هذا المجال التي يضطلع بها خبراء المتاحف لدى اليونسكو:

مركز ترميم المخطوطات الإسلامية في الحرم الشريف بالقدس (تموله النرويج)

٣٨- استُهلَّ هذا المشروع في عام ٢٠١٢، وهو يشكل المرحلة الثالثة من جهود اليونسكو في سبيل بناء قدرة مركز ترميم المخطوطات الإسلامية في الحرم الشريف بالقدس. والهدف هو تزويد السلطات المحلية بالقدرات اللازمة لصون نحو ٣٠٠٠ مخطوطة قديمة. وحالياً يجري تدريب خمسة موظفين جدد، إلى جانب الموظفين الموجودين، في مجالات الحفظ والترميم والتوثيق والجرد. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أُجريت تسع دورات تدريبية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نُظِّمَت رحلات دراسية للموظفين إلى مؤسسات مماثلة في باريس وفلورنسة، من أجل تحسين مهاراتهم وإقامة علاقات مؤسسية. وتهدف هذه الأنشطة إلى ضمان تشغيل مستدام للمركز وجعله، بعد إنجاز المشروع في عام ٢٠١٥، نقطة مرجعية لترميم المخطوطات والتدريب في هذا المجال.

المتحف الإسلامي في الحرم الشريف بالقدس (تموله المملكة العربية السعودية)

٣٩- يقع المتحف الإسلامي في مدينة مقدسة عند ثلاث ديانات علمية، ويُؤوي مجموعة من أثنى مجموعات التراث الإسلامي. وقد أُغلق دون الجمهور منذ عام ١٩٩٩ بسبب هواجس من حيث الأمن وحالة المساحات الداخلية. فالهدف من هذا المشروع الذي استهل في عام ٢٠٠٩ هو بناء قدرات الموظفين، ووضع جرد إلكتروني للمجموعات، وإعادة تصميم المتحف بحيث يمكن فتحه أمام الجمهور. وتمّ تعيين أربعة موظفين فلسطينيين وتدريبهم في مجالات الإنجليزية، ومهارات الحاسوب، وحفظ القطع وترميمها وتصويرها، وتحقيق الجرد، وإدارة المتحف، وتاريخ الفن (أجري ما مجموعه عشر دورات تدريبية). وتم شراء التجهيزات الفوتوغرافية والحاسوبية من أجل الجرد، وسينجز عما قريب الجرد الإلكتروني والفوتوغرافي.

^٩ يُرجى أيضاً مراجعة الوثيقة ICPRCP/14/19.COM/4 "تقرير عن تقييم مرفق الإشراف الداخلي للنشاط التقني لقطاع الثقافة (القسم

الثاني)، دور اللجنة والاستراتيجية المقترحة".

برنامج إحياء ورعاية المجموعات لمتحف العمارة الشعبية والحياة الريفية، لفيف (أوكرانيا): المرحلة الأولى (مولتها النرويج)

٤٠- في عام ٢٠١٢، استُهلّ مشروع اليونسكو في مدينة لفيف الأوكرانية، المنصبّ على تحسين ظروف متحف العمارة الشعبية والحياة الريفية من حيث علم المتاحف. وتهدف المرحلة الأولى من هذا المشروع إلى مكافحة ظروف تردّي البنى المعمارية للمتحف، ومحدودية معرفة الجمهور بهذه المؤسسة. آل المشروع إلى ترميم عاجل لبني معمارية خشبية منتقاة، وتنظيم مجموعة القطع القابلة للنقل، وبناء قدرات مهنيي المتحف في مجال الإدارة والترميم والتوثيق من خلال حلقات عمل أُجري منها سبع حتى تاريخه.

المتحف القومي للحضارة المصرية في القاهرة (تبرعات - حملة دولية) مع مساعدة عامة في القطاع المتحفى المصري

٤١- يراد لمتحف الحضارة الأول في البلاد أن يعرض الحضارة المصرية منذ عصور ما قبل التاريخ حتى الوقت الحاضر، بفضل نهج متعدد التخصصات يسلط الضوء على تراث البلاد المادي وغير المادي. استُهلّ المشروع في عام ٢٠٠٨، مشتملاً في خطته على تنفيذ برنامج لتدريب الموظفين في مجال الدراسات المتحفية، وعلى بناء القدرات، وتطوير التنظيم، وإدارة الوثائق والمجموعات (ولا سيما تجميع القطع الإثنوغرافية وتسجيل الروايات الشفهية، وتنمية المهارات والمعارف)، وعلى تكوين شراكات والترويج للمتحف على نطاق العالم. وتولّى تنظيم دورة التدريب الأولى في مجال الدراسات المتحفية جامعة فرنسية بالتعاون مع المعهد الوطني للتراث (INP). جرت هذه الدورة التي نُظّمت من أجل عشرة من موظفي المتحف القومي للحضارة المصرية، في نيسان/أبريل ٢٠١٤. ويوجد عدد قدره ٢٥٠ من موظفي المتحف مسجّلين في إطار برنامج تدريب أساسي في علم المتاحف، على دورات تستغرق كل منها ثلاثة أشهر.

وإضافة إلى ذلك، تساعد اليونسكو حالياً في إعادة البناء وتكوين المجموعات لمتحف الفن الإسلامي في القاهرة، بعد أن تضرر كثيراً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتقدم المنظمة أيضاً مساعدة تقنية لمتحف الملائوي، وسلسلة من دورات التدريب المكثّفة على التأهب لمواجهة الأخطار والكوارث التي قد تلحق بالمتاحف، انطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وتستمر في عام ٢٠١٤. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، زارت القاهرة بعثة مشتركة بين اليونسكو والمركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها (ICCROM) والمجلس الدولي للمتاحف (ICOM) والمركز الإقليمي العربي للتراث العالمي (ARC- WHC)^{١٠}، فأسدت مشورة إضافية بخصوص ما يلزم القيام به في المستقبل من أنشطة تدريب وبناء القدرات.

^{١٠} Arab Regional Center for World Heritage (المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي).

سلسلة مواد وأدوات تدريبية

٤٢- في عام ٢٠٠٧، ابتدأ العمل على وضع مجموعة للتدريب في مجال المتاحف، مشتركة بين اليونسكو والمجلس الدولي للمتاحف بعنوان "تشغيل المتحف"، وأصبحت موجودة في أكثر من ست صيغ لغوية، فيها دليل نظري، ودليل المدرب، وأداة تقييم تستخدم لاحتياجات التدريب في شتى مجالات إدارة المتاحف والمجموعات^{١١}.

٤٣- وسلسلة أدلة اليونسكو لحماية التراث الثقافي أصبحت تُعدّ ستة عناوين تتناول الجوانب العملية من العمل في المتاحف، مثل السلامة والأمن، والتوثيق، وتداول المخطوطات، والتأهب لمواجهة الكوارث، وحماية التراث ذي الأهمية الدينية. وتوجد هذه السلسلة في أكثر من اثني عشرة لغة^{١٢}.

٤٤- وفي مدة أربع سنوات من التعاون مع المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها (ICCROM)، أنشأت اليونسكو بوابة على الخط اسمها RE-ORG، يراد بها إرشاد مهنيي المتاحف في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، في عملهم على تحسين توثيق المجموعات وإدارة التخزين^{١٣}.

٤٥- وقد ترغب اللجنة في اعتماد التوصية التالية:

مشروع توصية برقم 3 19.COM

إن اللجنة،

- ١ - وقد درست الوثيقة ICPRCP/14/19.COM/3،
- ٢ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمانة عن أنشطتها منذ انتهاء الدورة الأخيرة في عام ٢٠١٢؛
- ٣ - وترحب بالأنشطة المضطلع بها في سبيل زيادة القدرات والتوعية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وإلى أهمية الدور الذي تؤديه المتاحف؛
- ٤ - وتشجع الدول على إجراء مفاوضات ثنائية بشأن إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية؛
- ٥ - وتحيط علماً كذلك بتزايد المهام المسندة إلى الأمانة وبالحاجة إلى تعزيزها بموارد بشرية ومالية؛
- ٦ - وتدعو الدول الأعضاء والدول المراقبة إلى رفد الأمانة بموارد بشرية ومالية اللازمة لضمان استدامتها؛
- ٧ - وتدعو أيضاً الدول الأعضاء إلى تزويد الأمانة بالمعلومات عن المفاوضات الجارية بشأن إعادة أو رد ممتلكات ثقافية، وكذلك بشأن اختتام هذه الحالات بنجاح.

^{١١} راجع الموقع <http://www.unesco.org/new/en/culture/themes/museums/unescoicom-museum-studies-training-package/>

^{١٢} راجع الموقع <http://www.unesco.org/new/en/culture/themes/museums/movable-heritage-outreach-programme/>

^{١٣} راجع الموقع <http://www.re-org.info/en>

الملحق

تتمثل المهمة الرئيسية للجنة في نشدان السبل والوسائل الكفيلة بتسهيل المفاوضات الثنائية بشأن رد أو إعادة ممتلكات ثقافية، كما تنص عليه المادة ٤,١ من نظامها الأساسي. وتوحيًا لمساعدة اللجنة في أداء مهمتها هذه، وطبقاً للتوصية رقم ٣ التي اعتمدها في دورتها الثانية عشرة، تُرد فيما يلي قائمة بأمثلة حديثة العهد على قطع أعيدت أو رُدت نتيجة لإجراءات قانونية أو مفاوضات ثنائية أو تصرفات طوعية من الحائزين عليها أو حلول أخرى (تجارة، إعارة، استنساخ)، لكي تسترشد بها اللجنة.

لكن هذه القائمة غير كاملة، والمعلومات المتعلقة بهذه الحالات مستمدة إما من الدول المعنية التي بلغت الأمانة بها مباشرة (فهي من ثم متيسرة أيضاً في موقع اليونسكو من شبكة الويب) وإما من المعلومات العامة. واتصلت الأمانة بالوفود الدائمة للدول المعنية كلها توحيًا لتأكيد المعلومات عن الحالات التي بلدانهم طرف فيها. ومن ثم فإن هذا الملحق لا يحتوي إلا معلومات مؤكدة.

آب/أغسطس ٢٠١٤: شواهد مآتمية (من الولايات المتحدة إلى تركيا)

في عام ٢٠٠٦، انتبه خبراء من وزارة الثقافة والسياحة التركية إلى أن ١٦ شهادة مآتمية رومانية مدرجة في الفهرس الرقمي لصالة عرض قائمة في الولايات المتحدة. وبعد بحث علمي، وتدقيق في السجلات الجنائية المتعلقة بأعمال تنقيب غير مشروعة كُشفت في المنطقة مصدر الشواهد، ثبت أن هذه الشواهد سُرقَت من غربي الأناضول. وعلى أثر إدراج هذه الشواهد في قائمة المسروقات بقاعدة بيانات الإنترنت، فتح المكتب الميداني بنيويورك التابع لمكتب التحقيقات الاتحادي ملف تحرّ وسهّل إعادة الشواهد المآتمية في الوقت المناسب إلى تركيا.



تموز/يوليو ٢٠١٤: ثماني قطع ثقافية (من الولايات المتحدة إلى نيجيريا)

في عام ٢٠١٣، تلقى متحف بوسطن للفنون الجميلة هبة ٣٠٨ قطع ثقافية من مجموعة خاصة. وعلى أثر استلام هذه التركة، شرع المتحف في البحث عن منشأ هذه الأعمال. فكشف البحث عن المنشأ أن ثماني قطع منها أُخذت من نيجيريا بطريقة غير مشروعة، وبيعت في السوق مصحوبة بوثائق مزيفة على مصدرها وتصديرها. ولكن سهل البحث بفضل "القائمة الحمراء بالقطع الثقافية الأثرية الأفريقية" لدى المجلس الدولي للمتاحف (ICOM). ومن بين هذه المصنوعات الثماني: شكل مذبح من النحاس الأصفر، يُعتقد أنه سُرق عام ١٩٧٠ من القصر الملكي في مدينة بنين؛ ومنحوتة خشبية قامتها أربعة أقدام تمثل شخصاً من الأسلاف، كانت في متحف أوران (كالابار/نيجيريا) حتى عام ١٩٧٠ على الأقل؛ ورأس من طين الأجر يرقى إلى ألفي عام. واتصل المتحف باللجنة الوطنية النيجيرية للمتاحف والأثرية، فأكدت له نتائج البحث وطلبت إعادة القطع. وفي تموز/يوليو ٢٠١٤، أعاد متحف بوسطن للفنون الجميلة المصنوعات الثماني إلى نيجيريا.

حزيران/يونيو ٢٠١٤: "وعاء كيكلادي" (من ألمانيا إلى اليونان)

في ٦ حزيران/يونيو، سلّمت ولاية بادن - فورتمبرغ السلطات اليونانية قطعتين من مخلفات حضارة جزر الكيكلاذ في بحر إيجه، وهما: تمثال صغير رخامي يرقى إلى حقبة ٢٧٠٠-٢٣٠٠ قبل الميلاد، ووعاء من حقبة ٢٧٠٠-٢٤٠٠ قبل الميلاد. وكان متحف الولاية (باديشيس لانيس موزيوم) بمدينة كارلسروه قد اشتراهما في عام ١٩٧٠. فأعادهما إلى بلادهما الأصلية بروح اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠.



© Badisches
Landesmuseum
Karlsruhe

حزيران/يونيو ٢٠١٤: "قطع نسيجية من حضارة باراكاس" (من السويد إلى بيرو)

أقيم معرض في مدينة غوتنبورغ (السويد)، بعنوان "عالم مسروق: مجموعة نسيجية من حضارة باراكاس"، سلط الضوء على المشكلة العالمية، مشكلة أعمال التنقيب غير المشروعة، ما دفع حكومة بيرو إلى المطالبة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩^{١٤}، بإعادة القطع النسيجية العائدة لحضارة باراكاس، الموجودة في متحف غوتنبورغ. فأجابت مدينة غوتنبورغ بالموافقة فوراً على هذا الطلب، ومنذ ذلك الحين بُذلت جهود كثيرة في سبيل إيجاد حل لمسألة كيف يمكن نقل مجموعة هشة للغاية. وفي أيار/مايو ٢٠١٤ حصلت سابقة هامة، حين وقّع ممثلون عن مدينة غوتنبورغ وحكومة بيرو على مذكرة تفاهم تؤكد الموافقة على رد المجموعة النسيجية من حضارة باراكاس، مجموعة جرى تصديرها بصورة غير مشروعة إلى السويد بين ١٩٢٤ و ١٩٥٥. وتمّ هذا الاتفاق بدون أي إجراء قانوني. وبموجب هذا الاتفاق، تُحفظ المجموعة في بيرو تحت اسم مجموعة غوتنبورغ، وبفضل هذا الاتفاق قام تعاون علمي ومتحفي بين بيرو والسويد. وانخرط في هذا التعاون أمناء وأخصائيو صون من كلا السويد وبيرو، وفي حزيران/يونيو ٢٠١٤ تمت إعادة أربع قطع نسيجية.



© وزارة الثقافة، بيرو

^{١٤} راجع ما كتبه دونا بيتس تحت عنوان "قطع نسيج باراكاس" (Donna Yates, 'Paracas Textiles', Trafficking Culture Project,)

حزيران/يونيو ٢٠١٤: "قطع البرونز البنينية" (من المملكة المتحدة إلى نيجيريا)

قرر خبير استشاري طبي متقاعد أن يعيد إلى نيجيريا قطعتين من برونز بنين، كان قد ورثهما من جدّه. وبعدما علم بمطالبات نيجيريا بأن تعاد قطع برونز بنينية منهوبة من عدة مجموعات، قرر المواطن البريطاني أن يرسل طوعاً هاتين القطعتين إلى البلاد الأصلية العائدة إليها ملكيتهما. وجرى احتفال تسليمهما في مدينة بنين بنيجيريا بتاريخ ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٤.



© اللجنة الوطنية للمتاحف والأثرية، نيجيريا

أيار/مايو ٢٠١٤: قطع نقد (من سويسرا إلى صربيا)

في أيار/مايو ٢٠١٤، أعادت سويسرا إلى صربيا دفعة من النقود القديمة تُعدّ نحو ١٥٠ قطعة تعود بتاريخها إلى الإمبراطورية الرومانية. أغلبية القطع النقدية مسكوكة من البرونز، وتؤرّخ في القرن الرابع، ويرقى بعض النقود الرومانية المسماة أنطونياني إلى القرن الثالث، والأحزمة من القرن الثاني. وعملية الرد هذه تابعة لاستيرادها غير المشروع إلى سويسرا في عام ٢٠١١، على يد صربيّ مقيم في سويسرا. وكانت هذه القطع المستخرجة بالتنقيب غير المشروع والمستوردة من صربيا يُنوى بيعها في سويسرا على رصيف. وإن عملية الرد هذه التي أشرفت عليها هيئة مختصة بنقل الممتلكات الثقافية على المستوى الدولي، تابعة للمكتب الاتحادي السويسري للشؤون الثقافية (FOC)، أبرزت التعاون المثمر بين سويسرا وصربيا، الموقعتين كلتيهما على اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ المتعلقة بنقل الممتلكات الثقافية ومكافحة الاتجار غير المشروع بها. فهي تجسّد الالتزام المشترك بين القطرين بحماية التراث الثقافي.



© المكتب الاتحادي للشؤون الثقافية، سويسرا

أيار/مايو ٢٠١٤: قطع مصرية (من ألمانيا إلى مصر)

في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أعادت ألمانيا إلى مصر ثلاثة قطع قديمة: نُصب، ومسلة، ومذخر. فيما كانت القطع المصدرة بطريقة غير مشروعة قادمة من سويسرا، صادرها مفتشو الجمرك الألمان عند نقطة التفتيش على الحدود. وقضت محكمة في فرايبورغ بإعادتها إلى مصر.



سفير مصر لدى ألمانيا، الدكتور
حجازي، ووزيرة الدولة في المكتب
الاتحادي للشؤون الخارجية، البروفسورة
الدكتورة بوهر، أثناء الاحتفال بتسليم
القطع.

© photothek

نيسان/أبريل ٢٠١٤: تسعة أختام ملكية (من الولايات المتحدة إلى جمهورية كوريا)

أُعيد إلى جمهورية كوريا تسعة أختام ملكية من الإمبراطورية الكورية ولسلالة جوسيون، كانت قد نُقلت أثناء الحرب الكورية (وذلك في نيسان/أبريل ٢٠١٤، أثناء اجتماع القمة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية). وجاءت عملية الإعادة ختاماً للتحقيقات المشتركة الأمريكية الكورية - بين مكتب تحقيقات الأمن الوطني الأمريكي من جهة، وإدارة التراث الثقافي الكورية ومكتب المدعي العام الأعلى الكوري. وهذه هي المرة الثانية التي يتم فيها بنجاح إعادة ممتلكات ثقافية إلى كوريا، عقب إعادة صفيحة نادرة حديثة لطبع العملة، صودرت في الولايات المتحدة وأُعيدت إلى كوريا الجنوبية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. والأختام التسعة هي ثلاثة أختام وطنية من عهد الإمبراطورية الكورية، وختم ملكي من عهد الإمبراطورية الكورية، وخمسة أختام صغيرة عائدة للبلاط الملكي لسلالة جوسيون. [ملاحظة: الإمبراطورية الكورية (١٨٧٩-١٩١٠ عقب قىام سلالة جوسيون (١٣٩٢-١٩١٠)].



© إدارة التراث الثقافي الكوري، جمهورية كوريا

نيسان/أبريل ٢٠١٤: "قناع غورغون" (من تونس إلى الجزائر)

في نيسان/أبريل ٢٠١٤، وقّعت السلطات الجزائرية والتونسية اتفاقاً بشأن رد قناع غورغون، وهو قطعة أثرية نادرة منحوتة في رخامة زنتها ٣٢٠ كيلوغراماً، كانت قد سُرقت في عام ١٩٩٦ من موقع هيبو ريغيوس، عتّابة (الجزائر)، واكتشفت في تونس. وأثناء حفلة الرد كانت القطعة الأثرية معروضة في متحف قرطاج الوطني. وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أُعيد القناع إلى الجزائر، وهو حالياً معروض في المتحف الوطني للحضارات القديمة في الجزائر.



© المتحف الوطني للحضارات القديمة في الجزائر

آذار/مارس ٢٠١٤: ٦٨ مصنوعاً ثقافياً (من سويسرا إلى إيطاليا)

في آذار/مارس ٢٠١٤، ردت السلطات السويسرية إلى إيطاليا عدداً من المصنوعات الفنية والقطع الأثرية. وكانت عملية الرد هذه خاتمة لإجراءات المساعدة القضائية الدولية المتبادلة التي دامت قرابة ثلاث عشرة سنة وأسفرت عن رد ما مجموعه ٤٥٣٦ قطعة إلى إيطاليا، بما فيها عدد من الأثرية الإترورية والرومانية المستخرجة بالتنقيب غير المشروع. وكان طلب المساعدة القضائية الدولية المتبادلة الذي وجهته إيطاليا إلى سويسرا في عام ٢٠٠١ جزءاً من تحقيق جنائي ضد تاجر أثريات وآخرين، في قائمة طويلة من التهم مثل: الانتماء إلى منظمة إجرامية، نقل السلع الثقافية بطرق غير مشروعة، تلقّي ممتلكات مسروقة، عدم الإعلان عن لقايا أثرية. ثم إن سويسرا وإيطاليا، الموقعتين على اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠، المتعلقة بنقل الممتلكات الثقافية ومكافحة الاتجار غير المشروع بها، مترابطتان باتفاق ثنائي بشأن استيراد وإعادة الممتلكات الثقافية. وهذا الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ منذ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، يدعو هذين القطرين إلى تعاون أوثق من أجل صون تراثهما الثقافي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية مكافحةً أجمع.



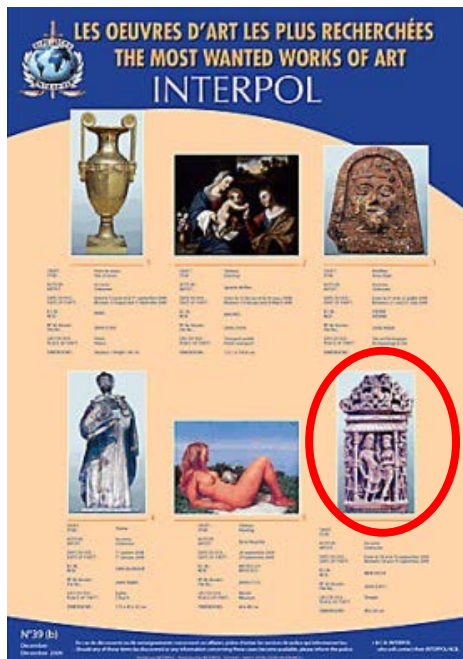
© Stawa Basel

شباط/فبراير ٢٠١٤ : ٣٠ "فيغانغو" (من الولايات المتحدة إلى كينيا)

في ثمانينيات القرن العشرين، سرقت قطع مقدّسة في حضارة الميجيكندا، تُعرف كل واحدة باسم فيغانغو، من كينيا لتباع في متاجر السواح وتجار الفني في بلدان أجنبية. وعلى أثر إعلان صدر عن الحكومة الكينية بشأن الاتجار غير المشروع بالقطع الفيغانغو، انخفض هذا النشاط. وجرى وهب كثير منها لمتاحف من قبل جماعين أفراد. وفي عام ٢٠٠٣، نُشر مقال لأنثروبولوجي في الولايات المتحدة، استرعى انتباه أمين متحف دنفر للطبيعة والعلوم إلى قطع الفيغانغو الموجودة في مجموعته. وبعد بحوث أجراها المتحف عن مصدرها، ورسالة بعثها المتحف إلى الحكومة الكينية، يعرب فيها عن رغبته في إعادة ما عنده من الفيغانغو، تم تسليم ٣٠ قطعة منها إلى كينيا في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤^{١٥}.

كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ : ثلاث منحوتات (من الولايات المتحدة إلى الهند)

في عام ٢٠٠٩، أعلنت الهند عن أن منحوتتين في حجر رملي سُرقتا من معبد غادغاتش في أتروود، راجستان (الهند). إحداهما تمثل "فيشنو ولاكشمي" كانت على قائمة الإنترنت بين الأعمال الفنية العشرة الأشد طلبها. وترقى المنحوتتان إلى القرنين الحادي عشر والثاني عشر. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، تلقى محققو الأمن الوطني معلومات عن المنحوتتين الرملي حجرهما الهنديتين، الحديث عهد نهبهما. وتبيّن أن منحوتة "فيشنو ولاكشمي" نُقلت أولاً إلى بلدان أخرى، ثم أرسلت إلى الولايات المتحدة من أجل عرضها في صالة خاصة. واسترجع رجال شرطة القطعة بينما كانت بطريق ترانزيت. وأما المنحوتة الأخرى الرملي حجرها التي تمثل "فيشنو وبارفاتي" فقد صادرتها الشرطة بينما كانت تُحمل على سفينة إلى قطر آخر. ثم اكتشف رجال الجمرك وشرطة أمن الحدود منحوتة بوديساتفا الأسود حجرها، في عام ٢٠١١ أثناء عملية تهريبها في مطار نيوارك. وقد أعادت الولايات المتحدة الأمريكية المنحوتات الثلاث إلى الهند في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.



© Interpol

^{١٥} انظر بخصوص هذه القضية المصنّف المشترك لـ Laetitia Nicolazzi و Alessandro Chechi و Marc-André Renold : « Affaire 30 Vigango – Denver Museum of Nature and Science et Kenya », Plateforme ArThemis (<http://unige.ch/art-adr>), Centre du droit de l'art, Université de Genève

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣: تمثال من حضارة الخمير (من الولايات المتحدة إلى كمبوديا)

في آذار/مارس ٢٠١١، عُرض تمثال من حضارة الخمير للبيع في دار سوذي للبيع بالمزاد بنيويورك. وعلى أثر محاولة من اللجنة الوطنية الكمبودية لليونسكو، وافقت دار سوذي على سحب التمثال من معروضات البيع. وادعت كمبوديا أن التمثال نُقل بطرق غير مشروعة من موقع كوه كير في سبعينيات القرن العشرين، وطلبت إعادته. وساعدت اليونسكو كمبوديا في مفاوضاتها مع مُجمِّع خاص، عرض أن يشتري التمثال ويهبه لكمبوديا. وفي نيسان ابريل ٢٠١٢، فتحت الولايات المتحدة دعوى مصادرة. ونتيجة للمفاوضات الجارية بين الأطراف المعنية، أعادت دار سوذي التمثال طوعاً إلى كمبوديا.



© اليونسكو/مركز التراث العالمي

أيلول/سبتمبر ٢٠١٣: أختام أسطوانية ورقيم مسماري (من ألمانيا إلى العراق)

أُعيد إلى العراق ثلاث عشرة قطعة من المصنوعات القديمة، بينها على الأقل قطعة مسروقة من المتحف الوطني العراقي في بغداد، عام ٢٠٠٣. ومن بين القطع التي صادرتها سلطات إنفاذ القانون الألمانية ثمانية أختام اسطوانية ترقى في القدم إلى ٥٠٠٠ سنة وكذلك عدة منحوتات. واحتراماً لتعليمات تضمّنتها وصية شخص متوفى، أرسلت مجموعة من ورثته إلى سفارة الجمهورية العراقية في برلين رقيماً مسمارياً يرجح أنه بالأصل مأخوذ من قصر نمrod.



© المكتب الاتحادي
الألماني للشؤون
الخارجية

تموز/يوليو ٢٠١٣ : ١٧٠ قطعة من الرسوم الجدارية والفسيفساء والأيقونات (من ألمانيا إلى قبرص)

في تموز/يوليو ٢٠١٣، أعادت ألمانيا ما يقارب ١٧٠ قطعة من الرسوم الجدارية ولوحات الفسيفساء والأيقونات إلى قبرص. وكانت هذه القطع قد سرقت من الكنائس في قبرص وضبطتها السلطات الألمانية في عام ١٩٩٧. فقد منحت محكمة في ميونخ موافقتها على إعادة هذه القطع إلى قبرص بعد أن أصدرت قراراً نهائياً بشأن مسألة ملكية القطع. وتبين الصورة أدناه جزءاً من فسيفساء جدارية مأخوذة من القبة نصف الدائرية لكنيسة باناجيا كاناكاريا في ليشرانغومي، يرجع تاريخها إلى القرن السادس.



© فان هاس، مكتب التحقيق الجنائي في ولاية بافاريا

أيار/مايو ٢٠١٣ : لوحة فضية (من ألمانيا إلى بلغاريا)

في أيار/مايو ٢٠١٣، أعادت ألمانيا إلى بلغاريا قطعة من النذور يرجع تاريخها إلى القرن الثاني أو الثالث قبل الميلاد، وهي في شكل لوحة فضية تمثل فارساً دانوبياً. وتبين الصورة القنصل إيفان ليانفوف يوردانوف، من بلغاريا، ووزير الدولة الألماني إنغمار يونغ، خلال حفل التسليم.



© وزارة الدولة للتعليم العالي والبحوث والفنون في هيسه

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢: "فسيفساء أورفيوس" (من المملكة المتحدة إلى تركيا)

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، عُرضت لوحة فسيفساء تمثل أورفيوس للبيع في دار كريستي للمزاد، في نيويورك. فطلبت تركيا سحب القطعة الفنية من معروضات البيع، مدعية أن كتابات اللوحة الفسيفسائية وطرزها يتميز بها إقليم صانلي أورفه، في شرقي تركيا. لم تقبل دار كريستي سحب القطعة من معروضات بيع المزاد، ورفضت أيضاً الكشف عن هوية الشاري. اشترى متحف دالاس للفنون اللوحة الفسيفسائية في عام ١٩٩٩، وفي عام ٢٠٠٩ علمت الحكومة التركية بمكان وجودها، بفضل مقال نشره متخصص تركي. وفي عام ٢٠١٢، باشر المدعي العام لإقليم صانلي أورفه تحقيقاً جنائياً. وفي السنة نفسها أيضاً باشر مدير متحف دالاس للفنون بحثاً عن مصدر قطع مجموعته. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وقّعت وزارة الثقافة والسياحة التركية و متحف دالاس للفنون مذكرة تفاهم بشأن إعادة اللوحة الفسيفسائية، وتعزيز تعاونهما في مجال الثقافة والفنون.



© وزارة الثقافة والسياحة التركية

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢: "تو موكو" (من كندا إلى نيوزيلندا)

في عام ٢٠٠٣، كلّفت حكومة نيوزيلندا متحف نيوزيلندا تي بابا تونغاريوا (متحف تي بابا) بمهمة السعي إلى إعادة رفات الأجداد المأوريين والموريوريين المحفوظة في مؤسسات موزّعة في أنحاء العالم. وفي أوائل عام ٢٠١٢، اتصل متحف مونتريال للفنون الجميلة بمتحف تي بابا، وأعلمه أن مجلس الأمناء وافق من حيث المبدأ على إعادة قطعة "تو موكو" (مومياء رأس شخص ماؤوري) إلى بلادها الأصلية، وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه أخذ متحف تي بابا من مونتريال مومياء أحد الأجداد. وحالياً أصبح الـ "تو موكو" يتلقى العناية في واهي تابو (المرقد المقدس) الخاص بالمتحف تي بابا، ريثما تبين البحوث على وجه التحديد أصله القبلي داخل نيوزيلندا. وتتبع عملية الإعادة هذه إعادة طوعية مماثلة لرفات مأوريين من ثلاثة متاحف كندية (متحف أونتاريو الملكي، المتحف الأنثروبولوجي في جامعة بريتش كولومبيا، والمتحف الكندي للحضارة)، تمّت في حزيران/يونيو ٢٠٠٨.

تموز/يوليو ٢٠١٢ : ٨٤٣ مصنوعاً فنياً (من المملكة المتحدة إلى أفغانستان)

أُعيدت إلى أفغانستان في تموز/يوليو ٢٠١٢ مجموعة قوامها ٨٤٣ قطعة ثقافية، سرقت من المتحف الوطني بكابول أثناء الحرب الأهلية في تسعينيات القرن العشرين. وقد تمّت مصادرة هذه المصنوعات الفنية على أيدي ضباط الجمارك والوحدة المختصة بالفنون والأثرية من وحدات الشرطة المتروبوليتان للمملكة المتحدة. وحرصاً على سلامتها، أودعت في المتحف البريطاني (بريتش ميوزيوم) قبل إعادتها إلى أفغانستان. ومن بين قطع المجموعة عدد من عاجيات بگرام وتمثال لبوذا كبير. وقد ذكر كلا الطرفين أن عملية الرد هذه جاءت نتيجة للحوار المستمر بين مؤسسات البلدين، والمساندة المتبادلة بين السلطات الحكومية.